مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: توظيف العقوبات الاقتصادية في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة: دراسة نماذج مختارة
اسم الكاتب: م.د. هبة نصير عبد الزراق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7945
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 11:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i36.382

TJFPS

36

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

توظيف العقوبات الاقتصادية في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة: دراسة نماذج مختارة

Employing economic sanctions in international relations after the Cold War: A study of selected models

Dr. Heba Naseer Abdel Razzaq [a]
College of Information / Iraqi University [a]

م . د هبة نصير عبد الرزاق * [a]
كلية الإعلام / الجامعة العراقية [a]

Article info.

Article history:
- Received 08 Jul.2024
-Received in revised form 25 Jul .2024
- Final Proofreading 12 Aug. 2024
- Accepted 29 Aug. 2024
- Available online:30. .Sept. 2024

Keywords:
- international relations
- economic sanctions
- the United States of Americ
– Iran

©2024. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: In our current era, the economy is considered the largest and most important part of the international power of any state in the international community, to the point where the state's economic weakness has become a deficit that cannot be covered by its political or military influence, and it has turned into a means of war that is superior to military means in defeating it. With the development of international relations and the decline of the idea of The use of force in settling international disputes. With the emergence of peaceful means to solve them, economic sanctions began to take a more developed form and began to be applied independently. They also became a goal in and of themselves and were no longer a supplementary measure attached to military operations.

* **Corresponding Author:** Dr. Heba Naseer Abdel Razzaq, **Email:** hiba.n.abdulrazzaq@aliraqia.edu.iq, **Tel:** xxx, **Affiliation**: College of Information / Iraqi University

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 08 تموز 2024
-الاستلام بعد التنقيح 25 تموز 2024
- التدقيق اللغوي 12 اب 2024
- القبول: 29 اب 2024
- النشر المباشر: 30 أيلول 2024

الكلمات المفتاحية :
- **العلاقات الدولية**
- **العقوبات الاقتصادية**
- **الولايات المتحدة الامريكية**
- **ايران.**

الخلاصة: في عصرنا الحالي يعد الإقتصاد الجزء الأكبر والأهم للقوة الدولية لأي دولة في المجتمع الدولي ، لدرجة أصبح معها ضعف الدولة إقتصادياً بمثابة عجز لا يمكن أن يغطيه نفوذها السياسي أو العسكري، وتحول إلى وسيلة من وسائل الحرب تفوق في هزيمتها الوسائل العسكرية ومع تطور العلاقات الدولية وتراجع فكرة إستعمال القوة في تسوية النزاعات الدولية . وظهور وسائل سلمية لحلها، بدأت العقوبات الإقتصادية تأخذ شكلاً أكثر تطوراً وأصبحت تطبق بشكل مستقل كما أصبحت هدفاً في حد ذاته ولم تعد إجراءاً تكميلياً ملحقاً بالعمليات العسكرية.

المقدمة:

من اجل حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي لا تتجسد إلا في جو يعمه السلم والأمن الدوليين، تم تضمين ميثاق الأمم المتحدة نظاما للأمن الجماعي أكثر تقدما من الذي عرفه عهد عصبة الأمم المتحدة، وذلك عن طريق وضع آليات دولية تهدف إلى حفظ السلم والأمن الدوليين، على هذا الأساس كانت الجزاءات الدولية أولى هذه الآليات التي تهدف إلى خلق نوع من الاستقرار داخل المجتمع الدولي، وذلك عن طريق وضع أسس تضبط استقرار المجتمع الدولي.

إن الجزاءات الاقتصادية الدولية التي أصبحت تعرف في وقتنا الحاضر بالعقوبات الاقتصادية الدولية هي الأخرى كنوع من أنواع الجزاء الدولي، والذي أصبح يكتسي أهمية بالغة في مجال العلاقات الدولية بصفة عامة ، وبالأخص حماية حقوق وحريات الإنسان الأساسية ،حيث تلعب هذه الأخيرة دور مهم ومكانة خاصة في المجال العقابي، فهي من أهم التدابير المستعملة حاليا والتي برزت خاصة خلال التسعينات من القرن الماضي.

أهمية البحث: تعود أهمية البحث إلى الدول التي تتعرض لها الدراسة، والتنوع في ايدلوجية تلك الدول المفروض عليها العقوبات الدولية والسياق التي فرضت فيه تلك العقوبات، وأثر تلك العقوبات فى التأثير على سياسات الدول الخارجية تجاه المجتمع الدولي، ومدى قدرة تلك العقوبات في كل حالة على تعديل السلوك السياسي للدولة المستهدفة . ويلجأ البحث لاستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن.

أهداف البحث : تهدف البحث الى توضيح عدة امور، كالاتي :

- التعرف على أنواع العقوبات الدولية .
- بيان العوامل التي تؤثر في الحشد الدولي لدعم تلك العقوبات .
- التعرف على عوامل قوة وتأثير تلك العقوبات .
- التعرف على مشروعية الجزاءات الدولية الاحادية دون موافقة الامم المتحدة .
- قياس أثر تلك العقوبات على تعديل السياسة الخارجية للدولة .

فرضية البحث :

وضعت البحث فرضية رئيسية تدور حول إن العقوبات الدولية تستطيع ان تؤثر وتعدل من سياسات الدولة الخارجية، وان هناك علاقة طردية بين زيادة الحشد الدولي لتلك العقوبات وبين التأثير فى سلوك الدولة والحد من أخطارها تجاه السلم والامن الدولي، وأيضاً كلما كانت تلك العقوبات تتسم بالمشروعية الدولية وصادرة عن منظمات دولية كلما استطاعت ان تحشد دول أكثر وتكون ذات فاعلية أكثر.

المطلب الأول : ماهية العقوبات الاقتصادية

1ـــ نظرة تاريخية: شهد العالم إجراءات العقوبات الاقتصادية منذ حقب قديمة ، فقد كانت الإمبراطوريات والجيوش قديما تلجأ إلى فرض أنواع من الحصـــار الاقتصـــادي على الدول والجهات التي تتوافق معها، أو كوسيلة للتمدد وبسط الهيمنة الخارجية.

كما و يرجع تنفيذ اولى العقوبات الاقتصـــادية إلى زمن الإغريق الذين فرضـــوا عقوبات تجارية على ميغارا عام 432 ق.م، فإن البلجيكي هنري لافونتين هو من وضـــع المفهوم النظري للعقوبات الاقتصـــادية عندما طرح عام 1892 فكرة العقوبات السـلمية.[1] و التي كان يقصـد بها العقوبات من دون حرب عسـكرية مباشـــرة .[2]وبعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى دعا الفرنســـيون إلى عزل الأمم المُتمردة عبر تطبيق عقوبات عليها. وفي العام 1919، دعا الرئيس الأميركي ويلســـون إلى المقاطعة المطلقة للدول العدائية عبر منع مواطنيها من القدرة على التجارة، التواصل، أو القيام بأية أعمال تجارية مع المُجتمع الدولي.

وفي العصـر الحديث اسـتعمل سـلاح العقوبات الاقتصـادية في الكثير من الحالات، حيث اسـتعملته عصـبة الأمم بحق إيطاليا في العام 1935 بعد غزوها إثيوبيا.

وخلال الحقب التالية تدخل مجلس الأمن في العديد من الحالات وأقر عقوبات اقتصـــادية تفاوتت حدتها وتأثيراتها وأسبابها وخلفياتها.وخلال العقود الأربعة الأولى بعد قيام الأمم المتحدة لم تصدر قرارات من مجلس الأمن الدولي بشأن العقوبات الاقتصادية إلا في حالتين، هما: روديسيا (1966) وجنوب أفريقيا 1977.

ولكن وبعد انتهاء الحرب الباردة لجأ مجلس الأمن بصـورة متزايدة إلى فرض العقوبات الاقتصـادية الجماعية، فـقـد فـرضـــت عـقـوبـات عـلـى الـعـراق ويـوغسـلافـيـا السـابـقـة وعلى هايتي والصومال وليبيا وليبيريا وأنغولا ورواندا والسودان.

2. مفهوم العقوبات الاقتصادية :

لاقت العقوبات الاقتصـادية تطورا ملحوظا ، فبعد أن كانت تفرض باسـتخدام القوة العسـكرية، أصـبحت في عصر التنظيم الدولي تنفذ بواسطة آليات وأجهزة محددة لهذا الغرض. حيث بدأ عصر التنظيم الدولي بانشاء عصـبة الأمم التي كانت نتيجة مباشـرة للحرب العالمية الأولى، ثم جاءت منظمة الأمم المتحدة بعد فشـل العصبة والتي مازلت إلى حدنا هذا.

فالعقوبات الاقتصـــادية Economic sanctions ، هي مجموعة من العقوبات ذات الطابع التجاري والمالي ، التي تفرضـــها دولة أو مجموعة من الدول ضـــد دولة آخرى، أو مجموعة من الأفراد أو المنظمات

[1] جاسم عجاقة، العقوبات الإقتصادية "الذكية".. مفهوم قديم تمّ تجديده، الجمهورية، 4 يونيو 2016، متاح عبر https://cutt.us/6IfnZ :

[2] المصدر نفسه.

ليس من الضـرورة أن تُفرض العقوبات الاقتصـادية بسـبب الظروف الاقتصـادية ، اذ ممكن ان تُفرض أيضـاً بسبب مجموعة متنوعة من القضـايا السياسـية، العسكرية والاجتماعية. يمكن استخدام العقوبات الاقتصـادية لتحقيق أغراض محلية ودولي ' بصـفة عامة، تهدف العقوبات الاقتصـادية إلى تغيير سـلوك النخب في البلد المستهدف. ومع ذلك، فإن فعالية العقوبات قابلة للنقاش ويمكن أن يكون للجزاءات عواقب غير مقصودة.[1]

كما قد عرف فقهاء القانون الدولي والذي عمل على إعطاء تعريف موسـع للعقوبات الاقتصـادية على أنها " عمل سياسي يحمل أذى أو إكراه تقوم به الدولة في سياستها الخارجية." [2]

في حين عرفها Elliott Ann Kimberly في دراسـته المنشـورة " العقوبات أسـلحة السـلام" على أن العقوبات الاقتصـادية " رد فعل اعتبرت غير مقبولة في السياسـة الخارجية أو الداخلية، اذ يمكن لدولة معينة أن تظهر تشجبها ازاء اعمال دول اخرى ، من خلال اتخاذ عقوبة اقتصـادية معينة ضـدها ، ولا يمكن تحديد هذه العقوبة بقطع أو تهديد بقطع يجري بحثه أو إقراره على الصـــعيد الرســـمي للعلاقات المالية والتجارية الجارية في الدولة المستهدفة .[3]

وفي تعريف آخر، ذهب الفقه الدولي إلى اعتبارها الإجراء او العقوبة الاقتصـاد تهدف إلى التأثير على إرادة الدولة في ممارســـة حقوقها ، واجبارها على احترام التزاماتها الدولية بحيث تصـــبح اعمالها و قراراتها مطابقة لما يفرضه عليها القانون الدولي و المجتمع الدولي . فضلا عن أنه هناك تعريفا للعقوبات الاقتصادية يؤكد أنها وسيلة ضـغط اقتصـادية لتحقيق السياسـة الخارجية لدولة أو مجموعة دول، وما هي الا مرحلة من مراحل الضـغط العالمي على دولة مخالفة للقانون الدولي ، وقد تتبعها أنواع أخرى من العقوبات و العمليات التي قد تصل إلى حد استعمال القوة العسكرية.[4]

كما يؤكده"Gordon Joy" (إن فرض العقوبات شيئا أكثر أهمية من مجرد الإحتجاجات الدبلوماسية، او انها أقل عنفا من العمليات العسكرية ، اذ أنها تعد تجنبا لمواجهة في كل المجالات من السياسة والأخلاق، فهذا الإجراء يسـتخدم في الشـؤون الدولية، فهو قلأ عدوانية من الحرب مع تكاليف إنسـانية أقل، كماأنه قل عنفا من العمليات العسكرية).[5]

يقدر الدبلوماســي البريطاني جيريمي غرينســتوك أن ســبب شــعبية العقوبات ليس في كونها معروفة بفعاليتها، ولكن "لا يوجد شيء آخر بين الكلمات والعمل العسكري إذا كنت تريد ممارسة الضغط على حكومة

[1] بحث منشور على موقع التالي :https://www.marefa.org /
[2] خولة محي الدين يوسف، العقوبات الاقتصادية المتخذة من مجلس الأمن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الإنسان ، .د.ن ، ط.1 ، لبنان ، 2013 ، ص 21 .
[3] -قردوح رضا، العقوبات الذكية على محك حقوق الإنسان، دار هومه ، د.ط ، الجزائر، 2014 ،ص23-24
[4] جمال محي الدين، العقوبات االقتصادية لألمم المتحدة، دار الجامعية الجديدة اإلسكندرية، مصر، 2009 ،ص96 .
[5] محمد عبد المنعم هويدا، العقوبات الاقتصادية وأثرها على حقوق الإنسان، مهيب الطباعة، القاهرة ، 2006 ، ص25 .

ما ، صـحيح أن مفعول تأثير العقوبات الاقتصـادية على الدول تحتاج إلى وقت أطول من العمل العسـكري لكنه سلاح غير مكلف كثيرا لأمريكا إلا إذا اصطدمت مع قوة تملك مقومات اقتصادية وثروات طبيعية كثيرة ومتنوعة، وكذلك إذا كانت لا تعتمد في اقتصادها على عوامل وعناصر خارجية.[1]

إن فرض العقوبات على الخصـم يؤثر أيضـا على اقتصـاد البلد الفاعل إلى حد ما. إذا تم فرض قيود على الاستيراد، فقد يكون المستهلكون في الدولة الفرضية قد قيدوا خيارات البضائع. إذا تم فرض قيود على التصدير أو إذا كانت العقوبات تمنع الشركات في الدولة الفرضية من التجارة مع الدولة المستهدفة، فقد تخسر الدولة الفائزة الأسواق وفرص الاستثمار للدول المنافسة.[2]

المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة لمفهوم العقوبات الاقتصادية :

1. الحرب الإقتصادية : و تعد اعلان كل من الدولتين علنيا أو ضمنيا بقيام نزاعات مسلحة بينها، ويقوم بتنفيذها الجيش الرسمي أو القوات لمسلحة لكل دولة [3] .

فالحرب الاقتصـادية تسـعى إلى تحقيق أهداف سـياسـية وعسـكرية بينما للعقوبات الاقتصـادية ثالث جوانب اساسية: سياسية، اقتصادية وقانونية ، بأشكالها المختلفة وتطبق في وقت السلم[4].

وكمثال عن الحروب الإقتصـادية، تلك الحرب التي دارت بين العراق وايران و لمدة ثمان سنوات ، والتي بدأت بقصف ناقلات البترول في مياه الخليج العربي ، بقصد إنهاك الطرف الخصم اقتصاديا، بعدها تطور الامر و بدأ عملية القصف المدفعي الصاروخي على المدن وأهم المراكز الاقتصادية فيها للبلدين المتنازعين، وبالتالي فالحرب الاقتصـادية ماهي الا اجراء يكمل اسـتخدام القوة العسـكرية، ألن الهدف الرئيسـي هو الحاق أكبر ضرر عسكري واقتصادي للعدو وهزمه[5].

2. العدوان الاقتصـادي : تم تعريف العدوان الإقتصـادي بأنه مجموعة التدابير الاقتصـادية العدائية التي تقوم بها دولة أو مجموعة من الدول ، من اجل لحاق الخسـائر الاقتصـادية للدول المنتهكة لأحكام القانون الدولي، وبالتالي فانها تهدف إلى الاضـرار بدولة أو مجموعة دول أخرى .ومن هنا فإن الفرق واضـح بين الاجرائين،

[1] عمر نجيب ، سياسة العقوبات الأمريكية في ميزان النجاح والفشل.. هل يشهد العقد القادم انهيار النظام المالي العالمي؟ ، بحث منشور في صحيفة الراي اليوم على الرابط ، https://www.raialyoum.com/

[2] المصدر نفسه .

[3] -عمر سعد الله، القانون الدولي الحل النزاعات، دون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2008 ،ص48.

[4] سماعيل إبراهيم محمد أبو شريعة، نظرية الحرب في الشريعة اإلسالمية، الطبعة األولى، مكتبة الفالح، الكويت، 1981 ، ص234.

[5] المصدر نفسه .

لان العقوبات الاقتصـــادية هي إجراءات بصـــورة مشـــروعة، بينما العدوان الاقتصـــادي يعتبر اجراء مخالف لاحكام القانون الدولي وهو عمل وتدبير يضرب كل المبادئ التي يقوم عليها المجتمع الدولي ويفندها. [1]

وبالتالي فإن العدوان الاقتصادي يمس عدة مبادئ أساسية جاء بها ميثاق الامم المتحدة وهي– :[2]

1. مبدأ الاستقلال السياسي: لان هذا الاخير مرتبط بالاستقلال الاقتصادي والمساس بأحدهما يؤثر سلبا على الاخر .

2. مبدأ عدم التدخل في الشـــؤون الداخلية: لان هذا ألامر يعد اخلال بأحكام القانون الدولي المعاصـــر لانه يقوم عبر منع دولة لدولة أخرى من استغلال ثرواتها ومقد ارتها الطبيعية

3. مبدا المسـاواة في السـيادة: لان الدولة التي تقوم بهذا العدوان والضـغوطات الاقتصـادية على دولة أخرى ضـــعيفة اقتصـــاديا وعســـكريا إنما تقوم بالتقليل وعدم احترام لســـيادتها الداخلية والخارجية .ومنه فان هذه إلاجراءات والتدابير تعتبر غير مشـــروعة وغير موافقة لاحكام القانون الدولي وميثاق منظمة ألامم المتحدة وبالتحديد المادة 2 الفقرة 4 منها .

<u>المطلب الثالث: انواع العقوبات الإقتصادية :</u>

1. الحظر الأقتصـادي : الحظر الدولي الاقتصـادي وسـيلة من وسـائل القسـرية الاقتصـادية القديمة، والتي كانت تستعمل كوسيلة إرغام الدول بإتباع سلوك دولي ما وعدم الإخلال بأحكام القانون الدولي .[3] و من امثلة اسـتخدام الحظر الاقتصـادي من قبل الامم المتحدة إذ تم تنفيذ الحظر على يوغسـلافيا بناءا على القرار رقم 713 ،واسـتنادا للفصـل السـابع من الميثاق الأمم المتحدة،حيث ارتأى مجلس الأمن أن الحالة في يوغسـلافيا تشـكل تهديدا للسـلم والأمن الدوليين، فقرر وفق هذه الحالة تنفيذ جميع الدول ولأجل إقرار السـلم والأمن في يوغسلافيا ، طبق حظرا شاملا على تسليم او اعطاء أي أسلحة أو معدات عسكرية لحكومة يوغسلافيا[4].

2. المقاطعة الاقتصـادية : لقد عرفت المقاطعة الاقتصـادية منذ القدم حيث نص عهد العصـبة على الجزاء الدولي في شكل مقاطعة في المادة 1/16 التي نصت على" أن الدولة التي تلجأ إلى الحرب إخلالا بالتزاماتها

---

[1] خلف ابو بكر ، مصدر سبق ذكره ، ص40 .

[2] عمر سعد الله ، تقرير المصير االقتصادي للشعوب في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة ألولى، الجزائر، 1986 ،ص11

[3] -سهيل حبيب الفتلاوي، القانون الدولي العام ، ج.2 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، د.ط ، د.ب .ن ، 2009 ، ص 55 .

[4] مها عيسى ميخائيل الدير، العقوبات الاقتصادية في منظمة الأمم المتحدة وتطبيقاتها الحربية، رسالة ماجستير 1)حقوق) ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1994 ،ص. 141

المنصوص عليها في المواد من 12إلى 15 تعتبر كأنها قامت بعمل حربي ضد الدول الأعضاء وتتعهد هذه الدول بأن تقطع جميع علاقاتها التجارية أو المالية مع الدولة المخلة" .[1]

3. الحصار الاقتصادي : يعد الحصار الاقتصادي من أهم الوسائل و الادوات المستخدمة لممارسة الضغط على دولة ما، وذلك من أجل حثها على الالتزام بأحكام القانون الدولي، فهو بذلك إجراء قسري واضح و معزز لأحكام الضغط على دولة من أجل زعزعة نظامها الاقتصادي.

ويمكن تلخيص اهم المميزات والخصائص للعقوبات الاقتصادية ، فيمكن ذكرها كالاتي :

1. ذو طابع جماعي : من خلال إقرار العقوبات الاقتصادية عن طريق منظمة دولية عالمية أو إقليمية ، تعكس حقيقة إلارادة الجماعية للمجتمع الدولي، والهدف الرئيس لها العمل على حفظ ألامن و السلم الدوليين، وبالتالي مواجهة حالات العدوان التي تهددها أو تخرقهما.[2]

2.ذات الطابع الاقتصادي : وذلك من خلال استهداف المصالح الاقتصادية للدولة المعنية ، من خلال العمل على حرمانها من الامتيازات المالية والتجارية ، و في إطار العلاقات الاقتصادية للدولة التي تكون محل العقوبات الاقتصادية، لان المحرك ألاساسي في تنمية الشعوب هو الاقتصاد ،اذ ان اعلى ما تطمع إليه أي دولة هو التطور الاقتصادي و تحقيق الرفاهية الأقتصادية ، لان ذلك سينعكس إيجابا على كافة الجوانب والمجالات الاخرى السياسية والاجتماعية.

3.ذات الطابع القسري:.اي أنه إجراء او عمل يطبق على الدولة المستهدفة بشكل إجباري، أي أن هذه العقوبات تعمل صفة الالزام و يتخذه مجلس الامن وفقا لصلاحياته ، أو الجمعية العامة في حالة فشل المجلس في القيام بدوره وكل هذا بموجب 4ميثاق ألامم المتحدة.[3]

4.الحفاظ على الامن و السلم الدوليين، اذ تستهدف العقوبات الاقتصادية الدولية حفظ السلم وألامن الدوليين، وذلك عن طريق استخدام الوسائل السلمية البعيدة كل البعد عن استخدام القوة العسكرية المفرطة، وما تخلفه من آثار كبيرة وخطيرة على السلام العالمي ، كونه الهدف الحقيقي من وراء اللجوء إلى هذا النوع من العقوبات.[4]ونجد أن العقوبات الاقتصادية بعدها سياسية قائمة بذاتها ، كثيرا ما صورت بانها البديل المفضل

[1] -بدر الدين محمد شبل، القانون الدولي الجنائي بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.1 ،عمان،2011 .ص249 .

[2] خولة محي الدين يوسف ، مصدر سبق ذكره ، ص29 .

[3] المصدر السابق .

[4] -فاتنة عبد العال أحمد، العقوبات الاقتصادية الدولية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 ، ص25 .

عند إستخدام القوة العسكرية، أو بمجرد عدم القيام بأي شيء أخر، وبوصفها حلا وسطا ما بين الاعمال الدبلوماسية وبين الاعمال العسكرية، لكونها تفتقر إلى العنف المباشر كما هو الشكل العسكري ، اذ يتصرف من خلالها دون سفك دماء، إلا ان العقوبات الاقتصادية من الناحية الواقعية تبرر في كونها : [1]

1. تعد شكلا من أشكال الحروب .
2. ان أي إجراء عشـــوائي في أثاره يؤدي الى تعطيل عمليات التنمية البشـــرية والاقتصـــادية ويترك تاثيره الاجتماعي والنفسي على المجتمع .
3. انه إجراء ذو طابع إنتقامي يؤثرعلى المدنيين الأبرياء بالدرجة الأولى .
4. قد يكون إجراء سـلمي في ظاهره، الا انه مدمر في باطنه ، فهو يشـكل علاجا سـلميا صـامتا ومميتا في الوقت نفسه بوسائل أقل عنفا .
5. يعد نوع من الاســلحة ذات الطابع اقتصــادي ٍ متشــعب الأفاق ذو خلفيات وانعكاســات وغير محدودة التداعيات لا بالزمان ولا بالمكان .
6. يوصف بانه أسلوب من أساليب المناورة في العمل السياسي، وهذا يفسر ما تشهده الكواليس السياسية.

المطلب الرابع : نماذج مختارة من العقوبات الاقتصادية

عند التحدث عن العقوبات الاقتصـــادية و تطبيقاتها في العلاقات الدولية ، نجد ان العقوبات الاقتصـادية تقسم بين عقوبات فردية صـدرت عن الولايات المتحدة الامريكية وحدها او عددا من حلفائها ، و عقوبات اقتصـــادية جماعية صـــدرت من الامم المتحدة بشـــكل جماعي ، وذلك من خلال مجلس الامن الدولي ، و سوف نتحدث عن ذلك بشكل مفصل كما يلي :

اولا : العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الامم المتحدة

1 . العقوبات الدولية على جنوب افريقيا :

العقوبات الدولية ضـــد جنوب إفريقيا التي بدأت في 1963 بفرض حظر ســـلاح وآخر نفطي (كان كلاهما طوعياً في البداية ثم أصـــبحا إلزاميَين) لإجبار الحكومة الاتحادية في جنوب إفريقيا على إلغاء نظام الفصل العنصري الذي كان يميز بشكل أساسي ضد الأغلبية السوداء والمواطنين من ذوي الأصل الهندي. في الثمانينات، اتسعت العقوبات ضد جنوب إفريقيا بدخول دول آسيوية وغربية فيها فَرضت عقوباتها الخاصة كاليابان والسويد وأميركا[2].

[1] أيليا بي خليل رودريك، العقوبات الاقتصادية الدولية في القانون الدولي بين الفعالية وحقوق الإنسان ط ، 01، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2009.ص70-71

[2] عقيل عباس ، العقوبات الاقتصادية بين ردع "الأشرار" وإيذاء الأبرياء (3-3)، مقال منشور على الرابط : https://www.skynewsarabia.com/ ، تاريخ الاسترداد 2024/5/2 .

حيث بدأت الأمم المتحدة سلسلة خطوات للضغط على نظام السياسي في جنوب أفريقيا، وشملت تلك الخطوات أنواعا من العقوبات استمرت حتى انتخاب وتنصيب حكومة غير عنصرية في جنوب أفريقيا في مايو/أيار 1994.

رُفعت هذه العقوبات تدريجياً على مدى ثلاث سنوات بين عامي 1991 بعد إطلاق سراح نيلسون مانديلا في العام السابق وعام 1994 بعد انتخاب الرجل رئيساً للبلاد في أول انتخابات عامة حرة ومتساوية. لكن يبقى العامل الأهم في إنهاء نظام الفصل العنصري هناك هو النضال الشجاع للناشطين الأفارقة وحلفائهم البيض والهنود والدعم العالمي المتصاعد لهذا النضال.

2 . العقوبات الدولية كوريا الشمالية :

لقد فرضت الأمم المتحدة العديد من العقوبات و الاجراءات الاقتصادية على كوريا الشمالية منذ عام(2006)، بسبب اختباراتها النووية والصاروخية، كما وضع مجلس الأمن أسماء عدد كبير من المسؤولين الكوريين على القائمة السوداء ، فضلا عن عدد من المؤسسات و الهيئات الحكومية ، مما قد اخضعهم لمنع دولي من السفر وتجميد للأصول بسبب دورهم في برامج كوريا الشمالية النووية والمتعلقة بالصواريخ البالستية.

في أبريل/نيسان من العام 2006 تبنى مجلس الأمن بيانا بعد قيام كوريا الشمالية بإطلاق صاروخ (تايبودونغ 2) ، قرارا يدعو للتطبيق الصارم لنظام العقوبات المفروض على كوريا الشمالية.

في يوليو/تموز 2006 وبعد قيام كوريا الشمالية بإطلاق صاروخ تايبودونغ 2 بعيد المدى بشكل تجريبي ، أقر مجلس الأمن القرار 1695 القاضي بالحظر التجاري ومنع تصدير التكنولوجيا والتعامل المالي الذي يمكن لكوريا الشمالية استخدامه في تطوير برنامجها لإنتاج أسلحة التدمير الشامل.

وفي أكتوبر/تشرين الأول جاء قرار مجلس الأمن الدولي 1718 للعام 2006 ردا على قيام كوريا الشمالية بأول تجربة نووية ، وقد نص القرار على حظر تصدير السلاح وعقوبات مالية بالإضافة إلى تصدير مواد الكماليات وسلع الرفاهية.وفي أبريل/نيسان 2009 أصدر مجلس الأمن بيانا غير ملزم يقضي بتشديد العقوبات على كوريا الشمالية ردا على قيامها بإطلاق صاروخ بعيد المدى من طراز (تايبودونغ 2) ، و قالت بيونغ يانغ إنه مخصص لحمل قمر صناعي إلى الفضاء.[1]

كما تعرضت كوريا الشمالية لعدد من العقوبات الأحادية، اذ أقرت وزارة الخزانة الأميركية عددا من العمليات العقابية التي تحظر تعامل الشركات الأميركية مع بعض الجهات والهيئات في كوريا الشمالية،

[1] مجلس الأمن الدولي يشدد العقوبات على كوريا الشمالية ، مقال منشور على موقع الامم المتحدة ، على الرابط : https://news.un.org/ ، تاريخ الاسترداد 2024/5/30 .

Mahdi, Inas Diaa. "The strategic role of International Monetary Fund in leadership the global economy." *Tikrit Journal For Political Science* 4.22 (2020): 221-252.

والعمليات المالية مع سفن الشحن لكوريا الشمالية، مع ضرورة الحصول على إذن مسبق من الجهات الأميركية المعنية قبل استيراد أي مادة مصنوعة في كوريا الشمالية ، الا أن الولايات المتحدة الامريكية وفي قرار رفع اسم كوريا الشمالية من لائحتها للدول الداعمة للإرهاب في (أكتوبر/تشرين الأول 2008) ، كما رفعتها أيضا بعض القيود التجارية لا سيما تلك المتصلة بتعامل الشركات الأميركية والتحويلات المالية[1].

كما وفرضت اليابان فرضت حظرا على صادرات كوريا الشمالية لأراضيها ومنعت دخول سفن الأخيرة إلى الموانئ اليابانية، كما منعت بيع انواعا من اللحوم كلحم الخنزير والكافيار وسمك التونة ، والسيارات الفاخرة والدراجات النارية ، وكذلك وآلات التصوير و غيرها إلى كوريا الشمالية ، جاء ذلك تطبيقا لقرار مجلس الأمن بحظر تصدير جميع سلع الكماليات والرفاهية.

3. العقوبات الدولية على العراق :

بسبب قيام العراق بالغزو العسكري لدولة الكويت عام 1990 قرر مجلس الامن فرض عقوبات اقتصادية و مالية واسعة على العراق،تنفيذاً للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح باستخدام القوة ضد العراق باعتباره يشكل تهديدا للأمن الدولي، وقد صدر القرار 661 لسنة 1990 الذى يتم بمقتضاه أن يحظر على الدول الاتى :[2]

(أ) استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق أوالكويت وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار، إلى أقاليمها.

(ب) أية أنشطة يقوم بها رعاياها أوتتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أويقصد بها تعزيز التصدير أوالشحن العابر لأية سلع أومنتجات من العراق أوالكويت، بما في ذلك على وجه الخصوص أي تحويل للأموال إلى العراق أوالكويت لأغراض القيام بهذه الأنشطة أوالتعاملات .

(ج) ان أي عملية بيع أو توريد يقوم بها رعاياها أو تتم من أقاليمها أو باستخدام السفن التي ترفع علمها لأية سلع أو البضائع، بما في ذلك الأسلحة أو أي معدات عسكرية أخرى، و أي أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز، عمليات بيع أو توريد هذه السلع أو المنتجات.

---

[1] روسيا: العقوبات الدولية على كوريا الشمالية «لم تساعد» على تحسين الأمن الإقليمي ، مقال منشور على موقع الشرق الاوسط ، على الرابط : https://aawsat.com/ ، تاريخ الاسترداد 2024/6/2 .

[2] احمد السهيل ، ثلاثة عقود سوداء في تاريخ العراق ، مقال منشور على الرابط :https://www.independentarabia.com/ ، تاريخ الاسترداد 2024/6/1 .

Tawfeeq, Saif Nussrat, Karrar Noori Hammed, and Jumana Khaldon Saadoun. "The role of US financial institutions in the international economic sanctions mechanism." *Tikrit Journal For Political Science* 4.26 (2022): 121-147.

وقد تم التوســـع في فرض العقوبات الدولية على العراق تباعاً لمحاولة تقييد قدرات العراق، الا ان تلك القرارات زادت من المعاناة الانسانية ونقص فى الادوية والغذاء للشعب العراقي، مما اضطر الامم المتحدة ان تتدخل ولكن بطريقة الحصول على نفط العراق مقابل الغذاء وهوالقرار الذى صدر عام 1996 بشأن تدشين برنامج النفط مقابل الغذاء الذى ايضــاً يحرم العراق من شــراء أي مســتلزمات صــناعية مقابل ايرادات نفطه باستثناء المواد الغذائية فقط، وقد تطورت العقوبات بإنشاء الادارة الدولية للموارد العراقية عبر صندوق تنمية العراق، ويستقطع جزء من تلك الموارد لتعويض المضارين من غزوالكويت، الا ان سياسة النظام العراقي لم تتأثر بتلك العقوبات بالشكل المراد لها، حتى بعد حصــار النظام الحاكم بكل السبل، واستمرارية دكتاتورية النظام الحاكم وانتهاكات حقوق الانســان، الا ان تلك العقوبات طالت الشــعب نفســه أكثر من النظام، فقد اعلنت منظمة اليونيسف ان العراق قد سجل عام 1996 أعلى نسبة لحالات سوء التغذية المزمنة التي تصيب الأطفال طوال سنوات الحصار، حيث بلغت 11% من مجموع الأطفال ما دون الخامسة من العمر .[1]

وقد تم تشديد العقوبات بالقرارين 665 و670 حيث تم فرض حصار بحري وجوي على العراق، وكان الغرض من العقوبات الأممية هوإجبار العراق على اتباع قواعد القانون الدولي، الذي يتضمن الاعتراف بسيادة الكويت وبالتالي الانسحاب من الكويت.[2]

ثانيا : العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية

1. العقوبات الاقتصادية الامريكية على ايران :

خلال السنوات الماضية، امتزج اسم إيران بالعقوبات، إذ نقلت وتنقل وكالات الأنباء الدولية، أنباء حول الأنشطة النووية لطهران من رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى نصب أجهزة الطرد المركزي، مرورا بإنتاج الكعكة الصفراء وما شابه ذلك، بشكل متواصل.

ويذكر أن العقوبات المفروضــة على إيران لم تنحصــر في النووي بل لها تاريخ طويل ومتنوع، بدأ مع تأميم النفط قبل عقود من انتصــار الثورة، وبعيد الثورة فرضــت أول عقوبات على النظام "الثوري" الجديد، ردا على احتلال السفارة الأميركية في طهران من قبل "الثوريين"، ولاحقا تنوعت العقوبات على إيران بسبب الأنشطة النووية واتهام النظام بانتهاك حقوق الإنسان، والإرهاب.[3]

---

[1] مجلس الامن ينهي غالبية العقوبات التي فرضها على العراق ابان عهد صدام حسين، 2010/12/16، على الرابط https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/12/101215_iraq_sanctions

[2] احمد مصطفى ، العقوبات كأداة من أدوات السياسة الخارجية الامريكية : حالة العراق بعد العام 2003 ، مركز البين للدراسات و التخطيط ، ط1 ، 2024 ، ص11.

[3] مسعود الزاهر ، إيران والعقوبات منذ 70 عاماً.. إلى احتلال سفارة أميركا بالثمانينات
العقوبات المفروضة على إيران لم تنحصر في النووي بل لها تاريخ طويل ومتنوع بدأ مع تأميم النفط
، مقال منشور على موقع العربية ، و على الرابط : https://www.alarabiya.net/ ، تاريخ الاسترداد 2024/6/2 .

اذ صنفت وزارة الخزانة الأمريكية أو فرضت عقوبات على أكثر من 2800 من الأفراد والكيانات والسفن والطائرات منذ تنصيب دونالد ترامب، وهي زيادة ملحوظة مقارنة بالعقوبات التي فرضت في عهد سابقيه، وفي عام 2018 فقط استخدمت إدارة ترامب هذا النهج بوتيرة تفوق ما فعلته أمريكا خلال الـ15 عاما السابقة.[1]

ترجع الأسباب الرئيسية لفرض العقوبات حسب الإدارة الأمريكية إلى: ضلوع إيران في زعزعة استقرار الشرق الأوسط، وذلك عن طريق أذرعها العسكرية في العمليات الخارجية للحرس الثوري الإيراني، ودعمها وتمويلها للإرهاب، وامتلاكها أسلحة نووية وعدم التزامها بالاتفاق النووي المبرم في يوليو 2015 مع الدول الغربية الكبرى 5+1 . [2]

بعد خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران في (8 مايو 2018) ، عادت العقوبات الأمريكية بشكل تدريجياً ضد إيران بعد ما رُفعت وفقاً للاتفاق النووي، الذي تم التوصل إليه عام 2015. في 5 نوفمبر 2018 طُبقت العقوبات "الأشد على الإطلاق" بحسب المحللين. تشمل هذه العقوبات صادرات النفط ، والشحن، والمصارف، وكل القطاعات الأساسية في الاقتصاد وستعيد إدارة ترامب تفعيل كل العقوبات.[3]فقد وقع دونالد ترامب، في سبتمبر (2020) ، أمرً تنفيذي يسمح لبلاده بفرض اشد العقوبات الاقتصاديه على كل من يقدم أسلحة تقليدية الصنع لإيران سواء كانت دولا أو شركات أو افرد عاديينا. كما وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على وزارة الدفاع الإيرانية ووزيرها أحمد حاتمي وهيئة الصناعات الدفاعية الإيرانية ومديرها. وكذلك فرضت عقوبات على الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو بسبب معاونته لطهران في الالتفاف على حظر السلاح الذي قررته الأمم المتحدة.[4]

2. العقوبات الاقتصادية الامريكية على روسيا :

عام 2014 بعد ان أقدمت روسيا على ضم شبه جزيرة القرم من أوكرانيا عام 2014، تعرضت لموجات من العقوبات سواء عقوبات احادية او عقوبات ناتجة عن تحالفات دولية.

فقد بدأت الاولى في اليوم التالي على الاستفتاء لاستقلال القرم عن اوكرانيا فقد فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات ذات طبيعة اقتصادية ، تضمنت تجميد أصول وحظر سفر(20) مسؤولا روسيًا ، وشملت تلك الاجراءات ايضا منع تعامل بنك روسيا مع النظام المصرفي الأمريكي، وأقدمت اليابان على

---

[1] عمر نجيب ، مصدر سبق ذكره .

[2] نورة الحيفان ،العقوبات الامريكية على ايران و احكام القانون الدولي ، المعهد المصري للدراسات ، بحث منشور على الرابط : https://eipss-eg.org/

[4] العقوبات الامريكية على ايران ، موقع المعرفة على الموقع :https://www.marefa.org / .

[4] عقوبات أمريكية جديدة على وزارة الدفاع الإيرانية والرئيس الفنزويلي، روسيا اليوم، 21 سبتمبر 2020، متاح عبر: عقوبات أمريكية جديدة على وزارة الدفاع الإيرانية والرئيس الفنزويلي، 21 سبتمبر 2020،https://cutt.us/82rj8 .

وقف مفاوضاتها مع روسيا التي تتعلق بالاستخدام السلمي للفضاء واستثمارات تكنولوجية وإلغاء تأشيرات الدخول للمسؤولين الروس، وفرضت أستراليا عقوبات استهدفت المعاملات المالية وحظر السفر على أولئك الذين أدّوا دورًا أساسيًا في التهديد الروسي لسيادة أوكرانيا، وايضاً فرضت ألبانيا وأيسلندا والجبل الأسود، بالإضافة إلى أوكرانيا، نفس حظر السفر والقيود التي فرضها الاتحاد الأوروبي .[1]

ثم الموجة الثانية من العقوبات في أبريل 2014، حيث علّق مجلس أوروبا حق وفد روسيا في التصويت، وفرضت الولايات المتحدة الامريكية حظرًا على المعاملات التجارية داخل أراضيها لسبعة مسؤولين روس، من ضمنهم (إيغور سيتشين)، الرئيس التنفيذي لشركة النفط الروسية الحكومية روسنفت ، و(17) شركة روسية اخرى ، وقد أصدر الاتحاد الأوروبي حظر سفر على اكثر من (15) شخصًا آخرين.

اما الموجه الثالثة فد شملت سلسلة من العقوبات في يوليو2014 ، اذ توسعت الولايات المتحدة الامريكية في حظرها للمعاملات المالية والاقتصادية ليشمل شركتي طاقة روسيتين رئيسيتين هما روسنفت ونوفاتك ، ومصرفين المعروفين ب (غاز بروم) و (في إي بي) .

وايضاً فرض الاتحاد الأوروبي حظرًا على الأسلحة والعتاد العسكري، وحظرًا على التكنولوجيا المستخدمة فى المجالات العسكرية، ووضع ضوابط على تصدير المعدات المستخدمة فى صناعة النفط، وقيودًا على إصدار بعض السندات أوالأسهم أوالأدوات المالية المماثلة وتداولها، وقد استهدفت كندا الأسلحة الروسية، والمؤسسات المالية المعنية بالطاقة، كما وجمّدت اليابان الأموال المخصصة للمشاريع الجديدة في روسيا .[2]

وعندما اقدمت روسيا على غزواوكرانيا في فبراير2022، توسعت العقوبات الدولية لتشمل :

اولا :العقوبات المالية : والتي كانت بالشكل التالي[3]

– العقوبات المالية التي وافق عليها الاتحاد الأوروبي : اذ أعلن فرض عقوبات جديدة على القطاعات العاملة في الاسواق المالية، وقد تم استبعاد 7 بنوك روسية من شبكة سويفت العالمية، بينما امتنع الاتحاد الأوروبي عن إدراج تلك التي تتعامل فى مجال الطاقة على لائحة العقوبات، وقد اعلنت شركة SWIFT العالمية للتحويلات المالية إنها ستفصل البنوك الروسية السبعة عن شبكتها بموجب لوائح الاتحاد الأوروبي، ويعد

[1] باسم الخفاجي ، روسيا ومواجهة الغرب: أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم، ط1، القاهرة ، المركز العربي للدراسات الإنسانية ، 2018 ، ص 34 .

[2] أزمة القرم : عقوبات أمريكية جديدة تستهدف مقربين من الرئيس الروسي، بتاريخ 20 مارس 2014، على الرابط : https://www.bbc.com:

[3] الغرب يقرر عزل بعض البنوك الروسية عن نظام سويفتمقال منشور على موقع بي بي سي عربي ،بتاريخ 2024/2/28، على الرابط https://www.bbc.com/arabic/world-60542858

إجراء إزالة البنوك الروسية من نظام سويفت واحد من أقوى الأدوات العقابية التي استخدمتها الدول الغربية لمعاقبة روسيا .

– العقوبات المالية التي فرضتها بريطانيا : حيث أعلنت بريطانيا عن تجميد أموال الشركات والحكومة الروسية العاملة في الأسواق البريطانية، وكذلك تجميد أصول بنكية روسية واستبعادها من النظام المالي البريطاني ووضع حد أقصى لإيداع المواطنين الروس في البنوك البريطانية ومنع الشركات العاملة في السوق البريطاني من إجراء أي تحويلات مالية مع البنك المركزي الروسي أووزارة المالية الروسية .

– الولايات المتحدة : فرضت عقوبات و اجراءت ضد عدد من البنوك الروسية وشخصيات محسوبة على النظام الحاكم، وحظرت على مواطنيها إجراء أي تعاملات مع البنك المركزي، ووزارة المالية الروسية .

ثانيا : العقوبات الاقتصادية: في حين اخذت العقوبات الاقتصاديا منحنى اخر ، فقد عملت الدول الاوربية على فرض عقوبات اقتصادية و كما يلي : [1]

– الاتحاد الأوروبي أعلن عن فرض عقوبات جديدة على مجالات الطاقة والنقل وفرض قيود على الصادرات الروسية، بالإضافة إلى إدراج المزيد من الروس على القوائم السوداء .

– منع الطيران الروسي من الطيران فوق الأجواء الأوروبية أوالهبوط على المطارات الاوروبية .

– ايقاف منح الجنسية الاوروبية للأثرياء الروس التي كان مسموح بيها بنظام البيع طبقاً لقانون «جواز السفر الذهبي» .

– بريطانيا : وقف تراخيص الاستيراد والتصدير من روسيا واليها خاصة مواد التصنيع العسكري وتكرير النفط .

– الولايات المتحدة : منع دخول ما يزيد على نصف عدد الواردات الروسية من السلع و المعدات ذات التقنية العالية التصنيع الى الأراضي الامريكية .

– أستراليا : فرضت استراليا عقوبات مالية وحظر دخول لأراضيها على أكثر من 300 برلماني روسي صوتوا في البرلمان على السماح بإرسال قوات مسلحة إلى أوكرانيا .

– ألمانيا : وقف تصاريح تشغيل خط « نورد ستريم 2» الروسي لتصدير الغاز إلى أوروبا .

[1] العقوبات الغربية تحاصر الأصول الروسية وسط مقاطعة عالمية، بتاريخ 2022/3/1، على الرابط https://www.independentarabia.comت ، تاريخ الاسترداد 2024/3/30 .

- اليابان : فرضت عقوبات على مؤسسات مالية وشخصيات روسية منها الرئيس الروسي بوتين ووزيري الدفاع والخارجية وشخصيات أخرى مرتبطة بالنظام، وعلقت صادرات تقنيات تكنولوجية إلى روسيا.
- اليونان : إعلان هيئة الطيران المدني إغلاق المجال الجوي لديها أمام شـــركات الطيران الروســـية ، وإيقاف تصاريح الإقامة لكافة المستثمرين الروس.
- الدنمارک : علقت شركة الشحن الدنماركية «ميرسک» عمليات الشحن البحري من روسيا واليها .
- كما قامت كل من اســـتراليا والولايات المتحدة وبريطانيا بفرض عقوبات على دولة بيلاروســـيا لدورها في استغلال اراضيها وتسهيل التدخل الروسي فى اوكرانيا

حين يستخدم سلاح العقوبات الاقتصادية من جانب الدول الكبرى في مواجهة بعضها البعض، فلا شكّ في أنه يثير حالة من الفوضـى في مختلف جنبات العلاقات الدولية، وينعكس سلباً على أداء الاقتصـاد العالمي ككل، لكن دول العالم الثالث تصـبح بالقطع هي الأكثر تضـرراً. والمثال الأوضـح على هذا الوضـع هو العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على روسيا في أعقاب العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا[1].

إنّ روســـيا التي ترى أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها يحاولون اســـتخدام أوكرانيا كمخلب قط لتهديد أمنها، لم تتردد في اللجوء إلى القوة العســـكرية. أما الولايات المتحدة وحلفاؤها، الذين يرون أن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا هي الخطوة الأولى نحو إعادة إحياء الاتحاد السوفياتي بالقوة المسلحة، فقد ردوا بفرض عقوبات اقتصادية هائلة على روسيا[2] .

إنَّ استخدام العقوبات الاقتصادية من جانب الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها سيلحق أذى محققاً بشعوب الدول الأخرى، وخصوصاً دول العالم الثالث غير النفطية، فالولايات المتحدة والدول المتحالفة معها تملك من وسـائل القوة الاقتصـادية ما يمكّنها من التغلب على الآثار الجانبية للعقوبات الأقتصـادية المفروضـة على

[1] الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات على 5 بنوك روسية،الوطن، 31 يوليو 2014، https://www.elwatannews.com/news/details/529954

[2] أمريكا تعاقب مركز أبحاث روسيا اخترق منشأة نفطية بالشرق الأوسط، العربية نت، 24 أكتوبر 2020، متاح عبر: https://cutt.us/WSVBM

روســـيا، والأخيرة لديها من الموارد والإمكانيات ما يكفي لتمكينها من تجاوز الآثار الســـلبية لهذه العقوبات، وخصوصاً على المدى القصير والمتوسط[1].

وقد أشار السكرتير العام في الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن في جلسته التي انعقدت (5 نيسان/أبريل 2022) إلى أنَّ عدد الفقراء في العالم، أي عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول إلا على وجبة غذاء واحدة في اليوم، تضـاعف خلال السـنوات الثلاث السـابقة (بسـبب "كوفيد 19" من ناحية، والأزمة الأوكرانية من ناحية أخرى

3. : العقوبات الاقتصادية الامريكية على السودان :

فرضت الإدارات الأميركية المتعاقبة على البيت الأبيض سلسلة عقوبات اقتصادية على السودان صدرت إما بأوامر تنفيذية من الرئيس أو بتشـريعات من الكونغرس الأميركي، وهدفت إلى الضـغط على هذا البلد المتهم برعاية .ما يسمى الإرهاب.

وبدأت أهم تلك العقوبات في 3 نوفمبر/تشـرين الثاني 1997 بقرار تنفيذي من الرئيس الأميركي الأسـبق بيل كلينتون يفرض عقوبات المالية والتجارية على السودان، اذ تم بموجبها تجميد الأصول المالية السودانية، ومنع تصـدير التكنولوجيا الأميركية له، وألزمت الشـركات الأميركية والمواطنين الأميركيين بعدم الاسـتثمار والتعاون الاقتصادي مع هذا البلد[2].

واسـتمر السـودان خاضـعاً لهذه العقوبات إلى أن أصـدر الرئيس الأميركي السـابق باراك أوباما، قبل فترة قصـــيرة من نهاية فترته الرئاســـية الأخيرة، أمراً تنفيذياً رفع بموجبه، جزئياً، العقوبات المفروضـــة على السـودان لمدة سـتة أشـهر، على أن يتم البت في رفعها كلياً بعد سـتة أشـهر، حال التزام السـودان بتعهدات قطعها على نفسه عرفت بـــ«خطة المسارات الخمسة»، تتضمن جملة من القضـايا المحورية محل الاهتمام المشـترك، وعلى رأسـها التعاون في مكافحة الإرهاب والأمن الإقليمي، والسـلام في كل من السـودان وجنوب السودان، واحترام حقوق الإنسـان. وقبل أن تنقضـي المهلة سكن البيت الأبيض رئيس جديد هو دونالد ترمب الذي أرجأ البت في عقوبات السودان لثلاثة أشهر إضـافية للتحقق من مدى التزام الخرطوم بتعهداتها. وتنقسم

[1] U.S. issues fresh Iran-related sanctions targeting state oil sector, Reuters, U.S. issues fresh Iran-related sanctions targeting state oil sector, OCTOBER 27, 2020, Available at:https://www.reuters.com.

[2] أحمد يونس ، العقوبات الأميركية على السودان... خريطة زمنية تتضمن نوعين من العقوبات تنفيذية وتشريعية... وإنجاز سعودي لرفعها ، صحيفة الشرق الاوسط ، على الموقع : https://aawsat.com/ تاريخ الاسترداد : 6/2 /2024 .

العقوبات المفروضة على السودان إلى نوعين، واحدة صادرة بقرارات رئاسية تنفيذية، وأخرى بموجب تشريعات سنها الكونغرس.

اذ قررت وزارة الخارجية الأميركية في 12 اكتوبر عام 2017 إنهاء كافة العقوبات و الاجراءات الاقتصادية المفروضة على السودان، في خطوة من شأنها أن تعطي دفعة للاقتصاد السوداني. اذ تم بموجب هذا القرار إلغاء الأمرين فقد تم رفع العقوبات عن اكثر من(157) مؤسسة سودانية، ولم يتبق ضمن العقوبات سوى بعض الأفراد والمؤسسات المرتبطين بالأحداث التي شهدتها دارفور. كما اشارت وزارة الخارجية الامريكية أن ذلك ليس له أي علاقة بمسألة التحويلات البنكية.[1]

رغم قرار الولايات المتحدة الامريكية رفع العقوبات الاقتصادية الأميركية على السودان منذ ذلك الحين و بعد فرضها عليه لمدة 20 عاما متواصلة، على خلفية مزاعم دعم الخرطوم لـ"الإرهاب"، لكن القرار لم يجر تنفيذه.

[1] واشنطن ترفع رسميا العقوبات الاقتصادية عن السودان ، مقال منشور على موقع سكاي نيوز عربية على الرابط : https://www.skynewsarabia.com/ تاريخ الاسترداد 2024/6/2 .

الخاتمة:

اصبحت العقوبات الاقتصادية اليوم كنوع من انواع الجزاء او العقوبة الدولية ذات الاهمية القصوى في العلاقات الدولية الحديثة و المعاصرة، اذ تم اعتمادها كوسيلة او نهج لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها الامن و السلم الدوليين، اذ تعد الاجراءات الاقتصادية اكثر اساليب الردع انتشاراً و تاثيرا في العلاقات الدولية المعاصرة .

إن العقوبات الاقتصادية تعتبر من الوسائل الناجحة للضغط الدولي في سبيل قرارات ِ وانتهاكا واضح لحقوق الإنسان، فبالموازاة مع ذلك اكدت الأمم المتحدة في الوقت ذاته ان تلك الاجراءات تعد خرقا هائل لكل الاتفاقيات والعهود المرتبطة بحقوق الإنسان، كما ان هناك كم هائل من الخروقات والإنتهاكات سواء لحقوق الإنسان أو للقانون الدولي بسبب تلك العقوبات .

وينظر إلى هذه العقوبات الاقتصادية باعتبارها الخيار الأخير ضمن الخيارات المتاحة في إدارة الصراعات السياسية بين الدول قبل ان تلجأ إلى الخيارات العسكرية المباشرة الاخرى، ويعتبرها البعض نوعا "ملطفا" او اقل حدة من أنواع التدخلات العسكرية غير المباشرة، فهي في نهاية المطاف ليست إلا نوعا من الفرض والقسر والإكراه.

فقد فرضت الولايات المتحدة الامريكية العديد من العقوبات بشكل أحادي الجانب، ليس فقط على إيران بل على بلدان مختلفة منها العراق، ليبيا، روسيا، تركيا، كوبا، كوريا الشمالية وغيرها من الدول وذلك من أجل مواصلة استراتيجيتها المتمثلة في فرض سيطرتها خصوصا على الدول التي تعادي أيديولوجيتها السياسية.

Conclusion

Today, economic sanctions have become a type of international penalty or punishment of utmost importance in modern and contemporary international relations, as they have been adopted as a means or approach to confront threats to international security and peace, as economic measures are the most widespread and influential deterrent methods in contemporary international relations.

Economic sanctions are considered one of the successful means of international pressure for decisions and a clear violation of human rights. In parallel, the United Nations confirmed at the same time that these measures constitute a massive violation of all agreements and covenants related to human rights, and there is a huge amount of violations and breaches of both human rights and international law due to these sanctions.

These economic sanctions are viewed as the last option among the available options in managing political conflicts between countries before resorting to other direct military options, and some consider them a "softer" or less severe type of indirect military interventions, as they are ultimately nothing but a type of imposition, coercion and compulsion. The United States of America has imposed many sanctions unilaterally, not only on Iran but also on various countries including Iraq, Libya, Russia, Turkey, Cuba, North Korea and others in order to continue its strategy of imposing its control, especially on countries that are hostile to its political ideology.

المصـادر :

اولا : الكتب العربية و المترجمة

1. خولة محي الدين يوسف، العقوبات الاقتصادية المتخذة من مجلس الأمن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الإنسان ، .د.ن ، ط.1 ، لبنان ، 2013 .
2. – قردوح رضا، العقوبات الذكية على محك حقوق الإنسان، دار هومه ، د.ط ، الجزائر، 2014 .
3. جمال محي الدين، العقوبات الاقتصادية للامم المتحدة، دار الجامعية الجديدة الاسكندرية، مصر، 2009 .
4. محمد عبد المنعم هويدا، العقوبات الاقتصادية وأثرها على حقوق الإنسان، مهيب الطباعة، القاهرة ، 2006 .
5. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع، المكتبة الاكاديمية، 2011.
6. سهيل حبيب الفتلاوي، القانون الدولي العام ، ج.2 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، د.ط ، د.ب .ن ، 2009.
7. بدر الدين محمد شبل، القانون الدولي الجنائي بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.1 ،عمان،. 2011 .
8. فاتنة عبد العال أحمد، العقوبات الاقتصادية الدولية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
9. أيليا بي خليل رودريك، العقوبات الاقتصادية الدولية في القانون الدولي بين الفعالية وحقوق الإنسان ط ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2009 .
10. عمر سعد الله، القانون الدولي الحل النزاعات، دون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2008 .
11. اسماعيل إبراهيم محمد أبو شريعة، نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية، ط1، مكتبة الفالح، الكويت، 1981 .
12. احمد مصطفى ، العقوبات كأداة من أدوات السياسة الخارجية الامريكية : حالة العراق بعد العام 2003 ، مركز البين للدراسات و التخطيط ، ط1 ، 2024.

ثانيا : البحوث

1. مها عيسى ميخائيل الدير، العقوبات الاقتصادية في منظمة الأمم المتحدة وتطبيقاتها الحربية، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1994 .

ثالثا : الانترنت

1. العقوبات الامريكية على ايران ، موقع المعرفة على الموقع : https://www.marefa.org/ .
2. عقوبات أمريكية جديدة على وزارة الدفاع الإيرانية والرئيس الفنزويلي، روسيا اليوم، 21 سبتمبر 2020، متاح عبر: عقوبات أمريكية جديدة على وزارة الدفاع الإيرانية والرئيس الفنزويلي، 21 سبتمبر 2020، . https://cutt.us/82rj8
3. أزمة القرم : عقوبات أمريكية جديدة تستهدف مقربين من الرئيس الروسي، بتاريخ 20 مارس 2014، على الرابط : https://www.bbc.com:

4. الغرب يقرر عزل بعض البنوك الروسية عن نظام سويفتي مقال منشور على موقع بي بي سي عربي ،بتاريخ 2024/2/28، على الرابط https://www.bbc.com/arabic/world-60542858

5. العقوبات الغربية تحاصر الأصول الروسية وسط مقاطعة عالمية، بتاريخ 2022/3/1، على الرابط https://www.independentarabia.com ت ، تاريخ الاسترداد 2024/3/30 .

6. الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات على 5 بنوك روسية،الوطن، 31 يوليو 2014، https://www.elwatannews.com/news/details/529954

7. أمريكا تعاقب مركز أبحاث روسيا اخترق منشأة نفطية بالشرق الأوسط، العربية نت، 24 أكتوبر 2020، متاح عبر: https://cutt.us/WSVBM

8. أحمد يونس ، العقوبات الأميركية على السودان... خريطة زمنية تتضمن نوعين من العقوبات تنفيذية وتشريعية... وإنجاز سعودي لرفعها ، صحيفة الشرق الاوسط ، على الموقع : https://aawsat.com/ تاريخ الاسترداد : 6/2 /2024 .

9. واشنطن ترفع رسميا العقوبات الاقتصادية عن السودان ، مقال منشور على موقع سكاي نيوز عربية على الرابط : https://www.skynewsarabia.com/ تاريخ الاسترداد 2024/6/2 .

10. جاسم عجاقة، العقوبات الإقتصادية "الذكية".. مفهوم قديم تمّ تجديده، الجمهورية، 4 يونيو 2016، متاح عبر: https://cutt.us/6IfnZ

11. عقيل عباس ، العقوبات الاقتصادية بين ردع "الأشرار" وإيذاء الأبرياء(3-3) ، مقال منشور على الرابط : https://www.skynewsarabia.com/ ، تاريخ الاسترداد 2024/5/2 .

12. مجلس الأمن الدولي يشدد العقوبات على كوريا الشمالية ، مقال منشور على موقع الامم المتحدة ، على الرابط : https://news.un.org/ ، تاريخ الاسترداد 2024/5/30 .

13. روسيا: العقوبات الدولية على كوريا الشمالية «لم تساعد» على تحسين الأمن الإقليمي ، مقال منشور على موقع الشرق الاوسط ، على الرابط : https://aawsat.com/ ، تاريخ الاسترداد 2024/6/2 .

14. احمد السهيل ، ثلاثة عقود سوداء في تاريخ العراق ، مقال منشور على الرابط : https://www.independentarabia.com/ ، تاريخ الاسترداد 2024/6/1.

15. مجلس الامن ينهي غالبية العقوبات التي فرضها على العراق ابان عهد صدام حسين، 2010/12/16، على الرابط https://www.bbc.com

16. عمر نجيب ، سياسة العقوبات الأمريكية في ميزان النجاح والفشل.. هل يشهد العقد القادم انهيار النظام المالي العالمي؟ ، بحث منشور في صحيفة الراي اليوم على الرابط ، https://www.raialyoum.com

Sources:

First: Arabic and translated books

1. Khawla Muhyi al-Din Youssef, Economic Sanctions Adopted by the Security Council and the Implications of Their Implementation on Human Rights, 1st ed., Lebanon, 2013.
2. - Qarduh Reda, Smart Sanctions on the Touchstone of Human Rights, Dar Homa, 1st ed., Algeria, 2014.
3. Gamal Muhyi al-Din, Economic Sanctions of the United Nations, Dar al-Jami'a al-Jadida, Alexandria, Egypt, 2009.
4. Muhammad Abd al-Mun'im Huwayda, Economic Sanctions and Their Impact on Human Rights, Muhib al-Taba'a, Cairo, 2006.
5. Ismail Sabry Muqalled, International Political Relations, Theory and Reality, Academic Library, 2011.
6. Suhail Habib Al-Fatlawi, Public International Law, Vol. 2, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 1st ed., 2009.
7. Badr Al-Din Muhammad Shabl, International Criminal Law between Theory and Practice, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 1st ed., Amman, 2011.
8. Fatina Abdul Aal Ahmed, International Economic Sanctions, 1st ed., Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2000.
9. Elia B. Khalil Roderick, International Economic Sanctions in International Law between Effectiveness and Human Rights, 1st ed., Al-Halabi Legal Publications, Beirut 2009.
10. Omar Saad Allah, International Law for Dispute Resolution, no edition, Dar Houma, Algeria, 2008.
11. Ismail Ibrahim Muhammad Abu Sharia, The Theory of War in Islamic Law, 1st ed., Al-Faleh Library, Kuwait, 1981.
12. Ahmed Mustafa, Sanctions as a Tool of US Foreign Policy: The Case of Iraq after 2003, Al-Bayen Center for Studies and Planning, 1st ed., 2024.

Second: Research

1. Maha Issa Mikhail Al-Deir, Economic Sanctions in the United Nations and Their Military Applications, Master's Thesis, College of Graduate Studies, University of Jordan, 1994.
2. Tawfeeq, Saif Nussrat, Karrar Noori Hammed, and Jumana Khaldon Saadoun. "The role of US financial institutions in the international economic sanctions mechanism." *Tikrit Journal For Political Science* 4.26 (2022).
3. Mahdi, Inas Diaa. "The strategic role of International Monetary Fund in leadership the global economy." *Tikrit Journal For Political Science* 4.22 (2020): 221-252.

Third: The Internet

1. US Sanctions on Iran, Al-Maarefa website at: https://www.marefa.org/.
2. New US Sanctions on the Iranian Ministry of Defense and the Venezuelan President, Russia Today, September 21, 2020, available via: New US Sanctions on the Iranian Ministry of Defense and the Venezuelan President, September 21, 2020, . https://cutt.us/82rj8

3. Crimean Crisis: New US Sanctions Target Those Close to the Russian President, dated March 20, 2014, at the link: https://www.bbc.com
4. The West Decides to Isolate Some Russian Banks from the SWIFT System, an article published on the BBC Arabic website, dated 2/28/2024, at the link https://www.bbc.com/arabic/world-60542858
5. Western Sanctions Besiege Russian Assets Amid a Global Boycott, dated 3/1/2022, at the link https://www.independentarabia.com T, retrieved on 3/30/2024. 6. The European Union imposes sanctions on 5 Russian banks, Al-Watan, July 31, 2014, https://www.elwatannews.com/news/details/529954
7. America punishes a Russian research center that hacked an oil facility in the Middle East, Al-Arabiya Net, October 24, 2020, available at: https://cutt.us/WSVBM
8. Ahmed Younis, US sanctions on Sudan... A timeline that includes two types of sanctions, executive and legislative... and a Saudi achievement to lift them, Asharq Al-Awsat newspaper, on the website: https://aawsat.com/ Retrieval date: 6/2/2024.
9. Washington officially lifts economic sanctions on Sudan, an article published on the Sky News Arabia website at the link: https://www.skynewsarabia.com/ Retrieval date: 6/2/2024.
10. Jassim Ajaqa, "Smart" Economic Sanctions... An Old Concept That Has Been Renewed, Al-Jumhuriya, June 4, 2016, available at: https://cutt.us/6IfnZ
11. Aqil Abbas, Economic Sanctions Between Deterring "Evildoers" and Harming the Innocent (3-3), an article published at the link: https://www.skynewsarabia.com/, retrieved on 5/2/2024.
12. The UN Security Council Tightens Sanctions on North Korea, an article published on the United Nations website, at the link: https://news.un.org/, retrieved on 5/30/2024.
13. Russia: International Sanctions on North Korea "Did Not Help" to Improve Regional Security, an article published on the Asharq Al-Awsat website, at the link: https://aawsat.com/, retrieved on 6/2/2024.
14. Ahmed Al-Suhail, Three Black Decades in the History of Iraq, an article published on the link: https://www.independentarabia.com/, retrieved on 6/1/2024.
15. The Security Council ends most of the sanctions it imposed on Iraq during the era of Saddam Hussein, 12/16/2010, on the link https://www.bbc.com
16. Omar Najib, US Sanctions Policy in the Balance of Success and Failure.. Will the Next Decade Witness the Collapse of the Global Financial System?, a research published in Al-Rai Al-Youm newspaper on the link, https://www.raialyoum.com